

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية

تجربة الأسر اليتيمة (المحرومة) في الجزائر

إبراهيم قعيد

بغداد بنين

أستاذ محاضر، جامعة الشهيد حمة لخضر. أستاذ محاضر، جامعة الشهيد حمة لخضر.

gaid-brahim@univ-eloued.dz benine-baghdad@univ-eloued.dz

هويدي عبد الباسط

أستاذ التعلم العالي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر.

associa39@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/01/05

تاريخ الإرسال: 2020/08/08

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على فاعلية الوقف النقدي في تحسين أداء المؤسسات الخيرية وتحسينه؛ من خلال إنشاء مشاريع صغيرة للأسر المحرومة المتكفل بها من أجل التمكين الاقتصادي، بالاستناد إلى أربع دعائم أساسية لتجسيد المشاريع؛ الهندسة الأولية، والتسيير الفعال لمصادر التمويل، والتكوين وحضانة المشاريع، ثم الرقابة المالية والقانونية للمشروع ككل. وتم توظيف ذلك في تجربتين رائدتين في الجزائر؛ أسرة إيثار المنتجة، ومشروع باب رزق بالاعتماد على الوقف النقدي. وأظهرت نتائج الدراسة رغم حداثة انطلاق المشروعين مدى فاعلية الوقف النقدي في تحسين أداء المؤسسات الخيرية من خلال مشاريع التمكين الاقتصادي للأسر المتكفل بها بتغيير سلوكهم من أسر اتكالية إلى أسر منتجة ذات دخل مستقل وكذا مساهمتهم في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحديث أداء المؤسسات الخيرية باستغلال طاقات ذوي الكفاءات العلمية وخبراء المهن في العمل التطوعي، وتعزيز الوساطة والتكوين والابتكار والمرافقة في مشاريع ذات دخل مستدام للمحسن إليهم.

كلمات مفتاحية: الوقف النقدي، الأسر المحرومة، المشاريع الصغيرة، أسرة إيثار المنتجة، مشروع باب رزق.

Cash Waqf as a Mechanism to Modernize the Performance of Charitable Institutions: The Experience of Disadvantaged Families in Algeria

Baghdad Banine

Lecturer, University Of El Oued
benine-baghdad@univ-eloued.dz

Ibrahim Gaid

Lecturer, University Of El Oued,
gaid-brahim@univ-eloued.dz

Houweidi Abdel-Basit

Prof. of Higher Education, University Of El Oued, Algeria
associa39@gmail.com

Received: 08/08/2020

Accepted: 05/01/2022

Abstract

This research aims to discern the effectiveness of cash waqf in modernizing and improving the performance of charitable institutions through the establishment of small, supported projects for the economic empowerment of disadvantaged families. These basic support mechanisms were employed in two pioneering experiments in Algeria: Ethar Productive Family and Bab Rizk Project. Both experiments relied on one type of project financing source: cash waqf. The nature of this source is to maintain the capital while utilizing its benefits for charitable purposes. Despite the recent initiation of the two projects, the results of the study demonstrate how effective cash waqf is in improving the performance of charitable institutions through projects for the economic empowerment of the families receiving sponsorship. It changes their behavior from dependent families to productive ones with an independent income who contribute to the development of the national economy. The two experiments also make use of the society's capabilities in the form of professional experts and academics in many disciplines by getting them involved in volunteer work. It has led to the modernization of the performance of charitable institutions from their traditional role as mediators between the benefactor and the recipient of philanthropy to a modern performance represented in the process of mediation, training, innovation and ongoing support for projects that provide sustainable income for the recipients of philanthropy.

Key words: monetary endowment, disadvantaged families, small enterprises, productive Ethar family, Bab Rizk project.

مقدمة

تضطلع الأوقاف الإسلامية بدور مهم في العديد من اقتصادات الدول الإسلامية، حيث تعد قطاعا ثالثا يكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية داخل تلك الاقتصاديات، خاصة بعد النقلة التي شهدتها الأوقاف من كونها أوقافا عينية غير منقولة في عهد ظهور الدول الإسلامية إلى أوقاف منقولة، وهذا مع امتداد الحاجات المستجدة للفرد والمجتمع والحكومات.

ويعد الوقف النقدي في مضمونه وحقيقته الاقتصادية عملية تنموية، واستثماره يؤدي إلى زيادة في راس المال الموقوف، ويسهم في رفع القدرة الإنتاجية داخل المجتمع بزيادة مستوى التشغيل، والاستفادة من المواد الخام على المدى البعيد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحتل المشاريع الصغيرة مكانة مهمة في مجتمعات واقتصادات الدول المتقدمة والنامية لما لها من دور أساس في خدمة استراتيجية التنمية وتجسيدها، فهي تشغل حيزا واسعا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال خلق الثروة وتوفير مناصب عمل.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها المشاريع الصغيرة في الاقتصاد والامتيازات الممنوحة لها، نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى توضيح أهمية الوقف النقدي في دعم فكرة التوظيف الذاتي عن طريق خلق مشاريع صغيرة للأسر اليتيمة (المحرمة) المتكفل بها من طرف المؤسسات والجمعيات الخيرية، وأيضا تحديث أداء تلك المؤسسات من الدور الكلاسيكي لها باعتبارها وسيطا بين طرفين (المحسن والمحسن إليه) إلى دور فعال بإنشاء المشاريع المدعومة من صناديق وقفية ومرافقة أصحابها عن طريق الاستقطاب وتوظيف المختصين من كفاءات المجتمع المدني (خبراء اقتصاد، خبراء علم نفس، خبراء في إدارة الأعمال، رجال أعمال...)، وذلك من أجل :

- مشاركة الأسرة اليتيمة في تنمية الاقتصاد من خلال إنتاج سلع وخدمات من شأنها أن توفر احتياجات السوق.
- تحسين المستوى المعيشي للأسر اليتيمة المتكفل بها من خلال ضمان تمويل ذاتي مستدام وتوفير مناصب عمل.
- تحديث أداء المؤسسات الخيرية عن طريق الاستعانة بكفاءات المجتمع المدني والتمويل الإسلامي.

وبناء على ما سبق، يمكن صياغة السؤال الجوهرى الذى تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه وفق الآتي: ما دور الوقف النقدي في تحديث أداء المؤسسات الخيرية؟ وما مدى أهميته في تمويل المشاريع الصغيرة للأسر اليتيمة (المحرومة) المتكفل بها من قبل الجمعيات الخيرية في الجزائر؟

ومن خلال السؤال الجوهرى للدراسة، وبناء على تداخل الإطار النظري والتطبيقي في علاقة الوقف النقدي بأداء المؤسسات الخيرية يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عنها، وهي:

الأسئلة الفرعية

- ما الدعائم الأساسية لتحسين أداء المؤسسات الخيرية؟
- ما دور الوقف النقدي في تحديث أداء المؤسسات الخيرية؟
- ما أهمية الوقف النقدي في تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر اليتيمة المتكفل بها؟

فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات فرعية حول موضوع البحث، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات والتي ستكون منطلقا لهذه الدراسة وهي:

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

- يعتبر الوقف النقدي المحرك الأساس والداعم الأساس لتحسين أداء المؤسسات الخيرية.

- يعتبر الوقف النقدي آلية مهمة في إحداث نقلة نوعية في أداء المؤسسات الخيرية.

- يساهم الوقف النقدي في تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر اليتيمة (المحرمة) وذلك بتحقيق دخل مستدام يمكنها من تحسين ظروفها المعيشية وتعزيز المكانة الاجتماعية.

أهداف البحث وأهميته:

نظرا للاعتبارات السابقة، فإن الأهداف المرجوة من إعداد هذه الورقة البحثية:

- التعرف على مدى إسهام الوقف النقدي في تفعيل أداء المؤسسات الخيرية، من خلال تحقيق العديد من الأبعاد (اجتماعيه، اقتصادية...) أي عدم الاكتفاء بدور الوسيط بين المحسن والمحسن إليه، بل القيام بدور اجتماعي واقتصادي ذي طابع جزئي وكلي وذلك عن طريق إنشاء مشاريع صغيرة.

- مدى مساهمة الوقف النقدي في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إنشاء مشاريع صغيرة للأسر اليتيمة من شأنها أن تلبي حاجيات السوق.

- مدى مساهمة الوقف النقدي في تحسين المستوى المعيشي للأسر اليتيمة بتمويل مشاريع صغيرة تضمن لهم دخلا مستداما.

- مدى مساهمة الوقف النقدي في إدماج الأسر اليتيمة اجتماعيا عن طريق تغيير سلوكياتهم من أسر اتكالية (معالة) إلى أسر منتجة.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات التي تناولت الموضوع نعرضها في النقاط الآتية:

- دراسة محمد سالم عبد الله بخضر بعنوان: **تمويل وقف النقود للمشاريع متناهية الصغر في مؤسسات التمويل الإسلامي**، هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية الاستفادة من الوقف النقدي في حل مشاكل المجتمع (الفقر والبطالة) وفق رؤية شرعية اقتصادية، في إطار التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع عن طريق المشاريع متناهية الصغر الممولة عن طريق الوقف النقدي. واعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي الاستنباطي، وتضمنت الدراسة تقديم مقترحين لتفعيل الوقف النقدي من خلال المصارف الإسلامية أولاً، والعمل الخيري ثانياً عن طريق جمعية الوقف النقدي لتمويل المشروعات الصغيرة جداً.

ولقد توصلت الدراسة إلى أهم نتيجة والتي تنص على جواز وقف النقود من الناحية الشرعية، وكذا أهمية المشاريع متناهية الصغر في خلق فرص عمل لكثير من الأفراد الذين يتعذر عليهم الحصول على تمويل تقليدي لمشاريعهم، وهو ما يعود بالنفع على ظروفهم المعيشية ومكانتهم الاجتماعية، وأوصت الدراسة بضرورة إصدار قوانين من الجهات المختصة تنظم آليات الوقف النقدي في المصارف الإسلامية، ونشر ثقافة الوقف النقدي في المجتمع، وتقديم مزايا للأموال الموقوفة كالإعفاءات الضريبية وغيرها.

- دراسة خليل أحمد النمروطي وآخرون بعنوان: **فعالية برامج المنح الصغيرة في التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية الفقيرة دراسة تطبيقية على برنامج التمكين الاقتصادي (ديب)**، يهدف هذا البحث إلى معرفة فاعلية برامج المنح الصغيرة في تمكين الأسر الفلسطينية في قطاع غزة الفقيرة، وذلك عن طريق برنامج التمكين الاقتصادي للأسر الفلسطينية المحرومة (ديب)، من

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

خلال الأصول الممنوحة لهم من أجل البدء بأنشطة اقتصادية تساعدهم في النهاية في تحسين مستواهم المعيشي، وقد استخدم الباحثون الاستبانة أداة رئيسة لجمع المعلومات الأولية للدراسة، والتي وزعت على المستفيدين من برنامج (ديب)، وتم اختيار 170 مستفيدا من مختلف المحافظات من أصل 482 مستفيد.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن هذه البرامج فعالة في التمكين الاقتصادي لهذه الأسر وذلك بارتفاع دخلها بعد الحصول على المنحة، وتعتبر العديد من الأسر هذا المشروع مصدر الدخل الرئيس لهم، بالإضافة إلى الشعور بالاستقلالية جراء هذا الدخل القار، وأوصت الدراسة في النهاية بتبني سياسة اجتماعية تثقيفية تهدف إلى خلق ثقافة تنموية بين أفراد المجتمع، والابتعاد عن سياسة المساعدات كاستراتيجية أساسية للعيش بالنسبة لعديد الأسر، ووضع خطط تنموية متكاملة تهدف لإيجاد فرص عمل للفقراء وبمشاركتهم في وضع هذه الخطط.

- دراسة عز الدين شرون بعنوان: مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية، يهدف هذا البحث إلى معرفة الآليات التي تمكن من استغلال الأوقاف النقدية بأفضل الطرق الممكنة، وذلك من خلال تتبع التطورات التاريخية للوقف، ومن خلال البحث في العلاقة التي تربط الآليات المقترحة (الصناديق الوقفية، الصكوك الوقفية، البنوك الوقفية) لتفعيل مساهمة الأوقاف النقدية في التنمية، واستخدم الباحث الاستبانة من أجل الحصول على المعلومات الأولية حول مجتمع الدراسة والمتمثل في المختصين في

قطاع الأوقاف في دول تركيا والكويت وماليزيا، وفي النهاية تحصل الباحث على 126 استبانة صالحة للدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن الوقف النقدي يسهم في التنمية، واختلفت درجة التأثير حسب كل آلية من الآليات المقترحة، وكلما وجدت هذه الآليات في بيئة واحدة سهل الاستغلال الأمثل للأوقاف النقدية الموجودة، كما أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالوقف النقدي في جميع الدول الإسلامية على مستويات عديدة أكاديميا واجتماعيا وثقافيا.

هيكل البحث

بناء على الهدف والفرضيات الموضوع آنفا، وللإلمام بجوانب موضوع البحث، قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور مسبقة بمقدمة وتتلوها خاتمة، وتضمن كل محور جانبا من جوانب الدراسة على النحو الآتي:

المحور الأول: الإطار النظري للوقف النقدي.

المحور الثاني: الدعائم الأساسية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر المعالة.

المحور الثالث: عرض تجارب جزائرية ناجحة.

المحور الأول: الإطار النظري للوقف النقدي

يعد الوقف من أبرز المعاملات القائمة على التبرع في الاقتصاد الإسلامي، ويطلق عليه مصطلح القطاع الخيري والتطوعي؛ حيث يمثل أهم القطاعات مساهمة في معالجة كثير من المشاكل والتي تنعكس بالآثر الإيجابي على التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية والصحية والرفي العلمي.

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرومة) في الجزائر

أولاً: مفاهيم حول الوقف النقدي

نجد لمصطلح الوقف عدة مفاهيم، اختلفت باختلاف العلماء والمذاهب، ويعد الوقف النقدي⁽¹⁾ أحد أنواع الوقف الذي كان معروف في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبدأ تطبيقه منذ القرن الثاني الهجري، ليزر بشكل كبير في القرن الخامس عشر من الهجرة في المجتمع التركي، لنجد للوقف النقدي عدة تعاريف نذكر منها:⁽²⁾

1. تعريف الوقف النقدي وخصائصه

عرّف الوقف النقدي بأنه: حبس النقود وتسييل⁽³⁾ منفعته المتمثلة في الأرباح الناتجة عن استثماره. وعرّف أيضاً بأنه: حبس مبلغ من المال من قبل مؤسسين (أفراد، شركات، مؤسسات خاصة أو عامة) وتسييل منفعته أو حق الانتفاع إلى الأبد

(1) أجاز مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي وقف النقود (الدورة الخامسة عشر بمسقط - سلطنة عمان. 14-19 محرم 1425 هـ) وجاء في توصياته وقراراته ما يلي: وقف النقود جائز شرعاً: لأن المقصد الشرعي من الوقف هو حبس الأصل وتسييل المنفعة متحقق فيها، ولأن النقود لا تتعين بالتعيين، وإنما تقوم أبدالها مقامها. يجوز وقف النقود للقرض الحسن، والاستثمار إما بطريق مباشر أو بمشاركة عدد الواقفين في صندوق واحد، أو عن طريق إصدار أسهم نقدية وقفية تشجيعها على الوقف، وتحقيقاً للمشاركة الجماعية فيه. إذا استثمر المال النقدي الموقوف في أعيان كأن يشتري الناظر به عقاراً أو يستصنع بع مصنوعاً، فإن تلك الأصول والأعيان لا تكون وفقاً بعينها مكان النقود، بل يجوز بيعها لاستمرار الاستثمار، ويكون الوقف هو أصل المبلغ النقدي.

(2) هشام سالم حمزة، الهيكلة المالية للوقف النقدي، مقال، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 2017، العدد 03، ص: 127.

(3) تسييل: المقصود بها إباحة الشيء وجعلها لوجه الله (في سبيل الله) (قاموس المعجم الوسيط للغة العربية).

لصالح المجتمع، ويعد الوقف النقدي نوعاً خاصاً من الوقف يختلف عن الأوقاف العقارية العادية من ذلك أن رأس ماله الأصلي يتكون من النقود.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نعرف الوقف النقدي بأنه رصد قيمة معينة من النقود من طرف الأعوان الاقتصاديين طبعين أو معنويين، من أجل التبرع بعوائده. وللوقف النقدي في هذا العصر مميزات وخصائص نذكر أهمها: (1)

- به يمكن إنشاء الوقف المشترك أو الوقف الجماعي، أو ما يمكن تسميته صندوق القرض الحسن، إذ فيه يكون الواقف أكثر من واحد خلافاً لغالب الوقف العيني.
- تعظيم رأس المال، وهو مقوم معتبر لقيام مشاريع وقفية كبرى وأكثر سعة وفعالية، مما يساعد على دخول الأوقاف مجالاً أوسع من الأنشطة الإنتاجية.
- سهولة إنشائه لقيامه على النقد، الذي يمتلكه أغلب الناس، ويمكن بذل القليل والكثير منه، بخلاف الأراضي والعقارات التي قد لا يسع كثيرين وقفها.

2. أشكال الوقف النقدي وصيغه

يمكن الانتفاع بوقف النقود وفق أشكال متعددة نذكر منها: (2)

(1) عبد القادر جعفر جعفر، الوقف النقدي تأصيله وسبل تفعيله في تمويل المشروعات الصغيرة، منتدى فقه الاقتصادي الإسلامي 2017، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، حكومة دبي، الإمارات المتحدة، ص: 18-19.

(2) محمد عب المالك الملا، وقف النقود واستثمارها، أبحاث المؤتمر الثاني للأوقاف: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، مكة المكرمة، 11 ديسمبر 2006، ص 56.

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

1.2 الانتفاع بها بالإقراض

تقرض النقود الموقوفة للمحتاجين، ثم بدلهما يقرض لجهة أخرى وهكذا، أو تدفع لمن وقفت عليهم على سبيل القرض ثم يردون بدلهما، لتقرض إلى جهة أخرى.

2.2 المضاربة بها، وصرف ريعها على جهة بر

وذلك بدفع النقود الموجودة لمن يتجر بها، ويتفق على تقسيم الربح، والعائد يصرف على جهة بر أو الموقوف عليهم.

3.2 الإبضاع بها، والعائد لجهة الوقف

وذلك بأن يدفع المال لمن يتجر به على أن يأخذ شيئاً من الربح، ويكون العائد كله لجهة الوقف.

4.2 وقف النقود في محافظ استثمارية

هو تفويض الواقفين للهيئة التي تستلم النقود (هيئة حكومية أو شبه حكومية أو خاصة) باستثمارها في أي شكل تراه مناسباً، وبذلك تتنوع المشاريع الوقفية الاستثمارية عند الهيئة، هذه الأخيرة التي تلعب دور ناظر الوقف وفي الوقت نفسه تمثل المستثمر.⁽¹⁾

ثانياً: أهمية الوقف النقدي ومجالات استثماره

يعد الوقف النقدي من القطاعات التي تعمل على تحقيق مصالح الأمة وتوفيراً لاحتياجاتها ودعمًا لتطويرها ورفقيها، وسنحاول التعرف على أهمية الوقف النقدي ومجالات استثماره في النقاط الآتية:

(1) محمد عبد الله الملا، وقف النقود واستثمارها، ص26.

1. أهمية الوقف النقدي

يعمل الوقف النقدي على تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأفراد وتحقيق التنمية للمجتمع، وذلك ما سنفصله فيما يأتي.

1.1 أهمية الوقف النقدي من الناحية الاجتماعية

تتجلى أهمية الوقف النقدي من الناحية الاجتماعية في العناصر الآتية⁽¹⁾:

أ. دور الوقف النقدي في معالجة الفقر

يسهم الوقف النقدي في معالجة ظاهرة الفقر من حيث توفير مشروعات الوقف ومرافقه لمصلحة الفئات الفقيرة، وغالبا ما كانت المعالجة الوقفية لظاهرة الفقر تسير في خطوط متتابعة أهمها:

- سد القدر الأدنى من الحاجات الضرورية للفقراء في المأكل والملبس والمشرب والسكن.
- توفير الحياة الكريمة للفقراء عبر الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية.
- العمل على مساعدة الفقراء ليكونوا أصحاب مهن عن طريق تقديم القروض ليتحولوا إلى منتجين.

ب. دور الوقف النقدي في تحسين مستوى الخدمات لدى المحتاجين

ويظهر ذلك في رصد مبالغ مالية وتوجيهها لتحقيق المنفعة فيما يلي:

- منافع السكن وهي من أكثر المنافع إلحاحا لدى قطاع واسع من المجتمع خاصة

(1) محمد عبد الحليم، كمال منصوري، الوقف المؤقت للمنافع والنقود لتلبية احتياجات الفقراء وتمويل مشروعاتهم الصغيرة، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية،

<https://kantakji.com/wakf.aspx>، تاريخ الزيارة 2019/08/15.

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

- الفئات الفقيرة منه كالفقراء والأيتام والمسنين والعاجزين وغيرهم.
- منافع الأجهزة والمعدات المختلفة المستخدمة في الإنتاج والتوزيع أو الترفيه أو التعليم.
- منفعة عمل العمال والفنيين والمهندسين والمتخصصين من الأطباء والإداريين.
- منافع وسائل النقل والمواصلات.

2.1 أهمية الوقف النقدي من الناحية الاقتصادية

- يمكن حصر أهمية الوقف النقدي من الناحية الاقتصادية في النقاط الآتية:⁽¹⁾
- أن تأثيره التنموي قد يكون أقوى من غيره من حيث إسهاماته في الأنشطة الإنتاجية المختلفة في مرحلة استثماره، حيث من المتاح أمامه أن يدخل ممولا ومستثمرا في كل تلك الأنشطة.
 - تمويل ذوي الأفكار وأصحاب الخبرات والتخصصات وكذا الحرفيين والأسر المنتجة مما يدعم ويطور قطاع الأعمال والصناعة وهذا ما يستوجب استيعاب جانب مهم من العاطلين عن العمل وتوفير بعض حاجيات السوق من السلع والخدمات.
 - استغلال الأراضي الوقفية الصالحة للزراعة، باستصلاحها واستغلالها مما يحقق عوائد وهو ما ينعكس على زيادة الإنتاج.
 - تيسير وصول منافع الوقف إلى الموقوف عليهم بسهولة ويسر نظرا لطبيعته.
 - يحقق عنصر التوازن من خلال التوزيع العادل للثروة، والعمل على إعادة الدوران

(1) عز الدين شرون، مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية-دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016، ص41.

حركة الأموال والنقود بين أيدي أفراد المجتمع.⁽¹⁾

- المساهمة في محاربة اكتناز رؤوس الأموال والدفع بها لتمويل التنمية من خلال المساهمة في إنشاء مشاريع اقتصادية.

2. ضوابط استثمار الوقف النقدي

هناك مجموعة من الضوابط أقرها الفقهاء وتجب مراعاتها عند استثمار أموال الوقف بالإضافة إلى الضوابط الاقتصادية والمحاسبية، وهذا من أجل تجنب مشكلات استثمار الوقف النقدي، وأهم هذه الضوابط:

- **المشروعية:** بأن تكون عمليات استثمار أموال الوقف مطابقة لأحكام الشريعة، وتجنب المجالات المحرمة شرعاً، كالإيداع في البنوك بفوائد، أو شراء أسهم الشركات التي تعمل في مجال محرم، أو الاستثمار في البلاد التي تحارب الإسلام والمسلمين أو تتعاون معهم، لأن الغاية لا تبرر الوسيلة.⁽²⁾
- **اختيار مجال الاستثمار:** وهذا ضروري من أجل المحافظة على النقود الموقوفة وتجنّبها الزوال، حتى لا يضيع حق الموقوف عليهم.⁽³⁾
- **تنويع الاستثمار:** التنويع في محفظة الاستثمار لكل مال موقوف حسب قطاعات

(1) الزهرة بودريش ونعيمة بن عبد الرحمن، «الوقف وآليات تفعيل دوره التنموي»، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 20-21 ماي 2013، ص 07.

(2) محمد مصطفى الزحيلي، الاستثمار المعاصر للوقف، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ص 24.

(3) أحمد بن عبد العزيز الحداد، وقف النقود واستثمارها، أبحاث المؤتمر الثاني للأوقاف: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، مكة المكرمة، 2006، ص 42.

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرومة) في الجزائر

الوقف، وكذا تجنب المشاريع ذات المخاطر العالية.

- استبدال صيغة الاستثمار ومجاله حسب مصلحة الوقف: يتم اختيار الاستثمار بناء على دراسة الجدوى لكل مشروع يسهم فيه الوقف، ولأن الأصل في استثمار أموال الوقف تحقيق المصلحة فيجب استخدام كل الأساليب الاستثمارية المختلفة والمتنوعة والأكثر أماناً.⁽¹⁾

- توثيق العقود والاشتراكات والتصرفات التي تتم على أموال الوقف.

- ضرورة المتابعة الدائمة: الإفصاح والمراقبة المحاسبية والمالية لكل عمليات استثمار الوقف النقدي.

- استثمار بعض العائد الناتج من أموال الوقف: وهذا تجنباً للتضخم وانخفاض القيمة الاقتصادية لأموال الوقف.

- تحقيق المقصد من الوقف: وذلك بتحقيق أهداف الواقف من أجل المحافظة على أصل الوقف.

- الحرص على الالتزام بشرط الواقف: حيث لا يتنافى الاستثمار مع شرط الواقف أو تحديده للوقف، إلا للضرورة أو لمصلحة الوقف.

- ألا يعرض استثمار الوقف النقدي المصالح الخاصة للموقوف عليهم للضياع.

3. مجالات الاستثمار في الوقف النقدي

تتنوع مجالات الاستثمار في الوقف النقدي فنجدها في المجال العقاري والمجال المالي بالإضافة إلى الزراعي وغيرها، وفيما يأتي نحاول إبراز مجالات الاستثمار في الوقف النقدي.⁽²⁾

(1) المرجع نفسه، ص: 42، بتصرف.

(2) الزحيلي، الاستثمار المعاصر للوقف، ص 24.

- **الاستثمار العقاري:** كسراء العقارات، وتأجيرها، وإنشاء الأبنية، وتعمير العقارات القديمة وصيانتها، واستبدال العقارات، وبناء المباني السكنية أو الصناعية أو التجارية على أراضي الوقف، إما بطريق مباشر، وإما بنظام الاستصناع، أو المشاركة المنتهية بالتملك.
- **إنشاء المشروعات الإنتاجية:** وتكون من خلال المساهمة في إنشاء المشروعات الإنتاجية سواء كانت مهنية أو حرفية، أو معامل ومصانع.
- **الاستثمار في المشروعات الخدمية:** كالتعليم والمدارس والكلديات والمعاهد والجامعات، والمستوصفات، والمستشفيات، والمؤسسات الاجتماعية، كدور الضيافة للفقراء والمساكين وابن السبيل، ودور اليتامى والمسنين والمرضى.
- **المساهمة في رؤوس أموال بهدف تحقيق عائد:** ولها صيغ كثيرة، مثل المساهمة في رؤوس أموال بعض الشركات، مثل شراء الأسهم، والمساهمة في رؤوس أموال صناديق الاستثمار الإسلامية، والمساهمة في رؤوس أموال المصارف الإسلامية، والمساهمة في رؤوس أموال شركات التأمين الإسلامية، والمساهمة في رؤوس أموال شركات الاستثمار الإسلامية، والمساهمة في رؤوس أموال الجمعيات التعاونية الإسلامية، والمساهمة في رؤوس أموال الجمعيات التعاونية الخدمية.
- **المساهمة في الحسابات الاستثمارية لدى المؤسسات المالية الإسلامية:** ولها صيغ كثيرة، منها الودائع الجارية الاستثمارية تحت الطلب، والتوفير الاستثماري، والاستثمار لأجل مطلق (وهو المضاربة المطلقة فقهاً) والاستثمار لأجل مقيد (وهو المضاربة المقيدة فقهاً) والصكوك الاستثمارية الإسلامية.
- **الاستثمار في الأوراق المالية الجائزة شرعاً:** كالأسهم العادية لشركات مستقرة، والصكوك الإسلامية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية، وسندات المشاركة

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

في الربح والخسارة ذات الطبيعة الآمنة والمستقرة، وصكوك صناديق الاستثمار الإسلامية، وسندات صناديق الوقف في البلاد الإسلامية، وسندات المقارضة التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية.

- الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال الحسابات الاستثمارية لأجل: كدفاتر التوفير الاستثماري تحت الطلب، والودائع الاستثمارية لأجل، والشهادات الاستثمارية ذات الأجل المحدد المطلقة، وذات الأجل المحدد المقيدة.
- الاستثمار في الأنشطة الزراعية: كتأجير الأرض الزراعية الموقوفة كما سبق في الإجارة، والمشاركة في استغلال بعض الأراضي الزراعية الموقوفة، والمساقاة في استغلال بعض الأراضي المشجرة، والمغارسة في استغلال بعض الأراضي الزراعية الموقوفة، وسبق بيانها.

المحور الثاني: الدعائم الأساسية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر المعالة

حتى تتمكن المؤسسات الخيرية المتكفلة بالأسر الفقيرة أو اليتيمة (المحرمة) من تمكين اقتصادي⁽¹⁾ ناجح لا بد من توفير معالم وقواعد أساسية إضافة إلى تلك المعالم التقليدية، وهذا كي يحدث تحسينا ونقله نوعية في أدائها من الوساطة (بين المحسن والمحسن إليه) إلى خلق مشاريع للأسر ومرافقتها من أجل ضمان نجاحها، وفيما يلي سيتم تقسيم هذا المحور إلى عنصرين هما:

(1) التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة واليتيمة (محرمة): بمعنى خروج هذه الأسر من دائرة الإغاثة والمساعدات إلى دائرة الأسر المنتجة والمستقلة اقتصاديا بالدعم والمرافقة.

أولاً: الدعائم الأساسية التقليدية لأداء المؤسسات الخيرية

ويمكن حصرها في النقاط الأساسية الآتية:

1. بنية تنظيمية مرنة

يعد الهيكل التنظيمي من المعايير الأساسية لقياس فعالية أداء المؤسسات بصفة عامة، حيث يمثل مجموعة من العلاقات التنظيمية والأعمال والمهام المرتبة وفقاً لمستويات إدارية من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، وعادة ما تتكون البنية التنظيمية للمؤسسات الخيرية من الوظائف الآتية:

- **وظيفة الشؤون الاجتماعية:** ومهمتها المعاينة الميدانية والإحصاء وتكوين ملف إداري وإعداد التقارير حول الوضعية الاجتماعية للعائلات التي تطلب التكفل بها من طرف الجمعية، ودراستها .
- **وظيفة الرعاية النفسية والتربية:** ومهمتها المتابعة النفسية من مختصين للأرامل والأيتام، وكذلك تقديم الإرشادات والتوجيهات التربوية بتنظيم دورات للأرامل والأيتام.
- **وظيفة التكوين وتطوير المهارات:** مهمتها تقديم برامج تكوينية للأرامل في مختلف مجالات الحياة المهنية.
- **وظيفة الشؤون القانونية والشرعية:** تعمل على توفير الإطار القانوني وتنظيم علاقة المؤسسة بالمحيط الخارجي، وكذا الاستشارة القانونية والشرعية في تسيير مصادر تمويل، وكذا الاستشارات القانونية للأسر المتكفل بها.
- **وظيفة المالية والمحاسبة:** تعد من أهم الوظائف فهي تهتم بالتسيير المالي لكل ما هو مادي سواء كان ذلك في مخازن المؤسسة (الأجهزة والمعدات ...) أو في صندوق المؤسسة وحساباتها الجارية (أموال المحسنين)، وكذا القيام بالتقارير المالية

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

والمحاسبية الدورية، والتسجيل المحاسبي لعمليات الشراء ومنح التبرعات سواء كانت مالية أو أجهزة ومعدات.

2. الكفاءة البشرية

وهي جملة المعارف العملية والمهارات والسلوكات التي يجب أن يمتلكها الأفراد والتفاعل فيما بينها من أجل وصول المؤسسة لأي هدف تسعى إليه، وتسعى المؤسسات الخيرية إلى استقطاب الكفاءات من الموارد البشرية في المجتمعات التي تنشط فيها وهذا من أجل تفعيل الأداء وتنويع النشاط، حيث إنها تستغل هذه الكفاءات وفق ثلاث مستويات وهي: المستوى الفردي، المستوى الجماعي، المستوى التنظيمي.

3. الإعلام والاتصال

لا ينكر دور الإعلام في المساهمة في الرفع من جودة خدمات المؤسسات الخيرية، وترسيخ وعي ذي بعد اجتماعي في المجتمع المحلي، لذلك تسعى المؤسسات الخيرية إلى التعريف بنشاطاتها عبر وسائل الإعلام المختلفة والتي من شأنها أن تعرف بالمؤسسة في المجتمع المحلي مما يسهل من عملية التواصل بينها وبين المحيط الخارجي، وكذلك إعطاء صورة جيدة على أداء المؤسسات ونشاطاتها مما يساعدها في استقطاب مصادر تمويل.

4. التخطيط المالي

تعد الموارد المالية من أهم الدعائم التي تحرك من أداء المؤسسات الخيرية، فكلما تنوعت مصادره تعددت أنشطة تلك المؤسسات في المجتمع، وتتمتع المؤسسات الخيرية بذمة مالية مستقلة عن أعضائها متكونة من موارد نقدية وأخرى عينية، وتتعدد هذه الموارد من موارد داخلية (اشتراكات الأعضاء، العائدات المرتبطة بالأنشطة) وأخرى خارجية (الهبات والوصايا، التبرعات، إعانات الدولة والجماعات المحلية).

فالتخطيط المالي في المؤسسات الخيرية يهتم بتقدير الحاجة من الأموال وتحديد المصادر التي يمكن اللجوء إليها للحصول على الأموال، والعمل على توجيهها أو المفاضلة بين من يحتاجها حسب معايير مدروسة وهذا من أجل تحقيق أهداف المؤسسة الخيرية وضمان استمرار نشاطها.

ثانيا: الدعائم الحديثة لتحسين أداء المؤسسات الخيرية المعيلة للأسر المحرومة

بالإضافة إلى الدعائم التقليدية لأداء المؤسسات الخيرية هناك دعائم حديثة على المؤسسات الخيرية التي تعول الأسر تبنيها من أجل التحسين في أدائها، والانتقال من دور الوسيط بين المحسن والمحسن إليه إلى المرافقة والمراقبة مع الوساطة، هذا التحديث في الأداء من شأنه أن يرجع بنتائج إيجابية على الأسر والمجتمع والاقتصاد، على أن يتم تنويع مصادر التمويل واستغلال الكفاءات البشرية في المجتمع، وعليه فإن المعالم الرئيسة التي يجب أن تتبناها المؤسسات الخيرية المعيلة للأسر حتى يتم التمكين الاقتصادي لها هي:

1. الهندسة الأولية لمشاريع التمكين الاقتصادي

لإنشاء أي مشروع هناك مجموعة من الدعائم التي يجب توفيرها وأخذها حتى يكون المشروع سهل التجسيد وناجحا، وهاته الدعائم هي:

- **فكرة المشروع:** أن الفكرة التي ليس لها سوق لا تشكل أي أهمية لذلك على هذه الوظيفة أن تفكر وتجيب على الأسئلة الآتية:

- هل المشروع مناسب لمهارات وخبرات أصحاب المشاريع؟
- هل يوجد سوق للفكرة؟
- ماهي مفاتيح النجاح في هذا السوق؟
- كيف تتطور هذه المفاتيح مستقبلا؟

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرومة) في الجزائر

- التعرف على الجوانب الفنية والاقتصادية للمشروع: وذلك بإجراء تقييم في للمشروع للتعرف على إمكانيات توفير التسهيلات اللازمة له، كما أن العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع يعد محددًا رئيسًا لإصدار القرار الخاص برفض فكرة المشروع أو التقدم في الدراسة إلى المرحلة الموالية.

- وضع خطة للمشروع: من أهم الدعائم الأساسية لإنشاء مشروع تصميم خطة محكمة ومكتوبة تهدف إلى تجسيد الفكرة على أرض الواقع، والاستعداد لمعالجة كل الانحرافات في وقتها.

وحتى يتم تطبيق كل ما سبق وجب توفر خبراء مختصين في التسيير والاقتصاد وحرفيين حتى يتم إنشاء أفكار لمشاريع صغيرة للأسر ناجحة مع ضمان استدامتها.

2. التسيير الفعال لمصادر تمويل مشاريع التمكين

رغم اختلاف مصادر تمويل الهيئات الوصية للمشروعات الصغيرة للأسر المكفولة ومن أجل تحقيق التمكين الاقتصادي لهذه الأسر، إلا أنه يتوجب على إدارة الجمعية والهيئات الوصية بذلك تشكيل هيئة مختصة من شأنها أن تضمن السير الحسن والفعال لعملية تمويل المشاريع، وذلك بمعرفة رأس المال المناسب لتمويل المشروع والحصول عليه من مصادره المناسبة كخطوة أولى، ثم ضبط خطة استرجاع الأموال من أصحاب المشاريع في خطوة ثانية (اعتبارًا من أن أغلب المصادر ما هي إلا وقف نقدي) لضمان الاستدامة في تمويل المشاريع الصغيرة لأسر أخرى، وحفاظًا على المال باعتباره حبسًا ماليًا في تمويل المشاريع الصغيرة، لذلك وجب توفر خبراء وتقنيين محاسبين وماليين، وكذا مختصين في الشريعة والقانون من أجل تسيير ذلك بنجاح وضمان استدامة التمويل.

3. التكوين وحضانة المشاريع

بناء القدرات يمثل ركيزة أساسية لنجاح المشاريع الصغرى من خلال الحصول على التكوين الذي يتناسب مع المهارات المطلوبة لنجاح المشاريع الصغرى، وتنوع مجالات التكوين؛ من تكوين تقني خاص بطبيعة المشاريع إلى تكوين مالي وإداري بالإضافة إلى التكوين في المهارات الذاتية وتقنيات البيع والتسويق. ويعد التكوين والتحضير النفسي لأصحاب المشاريع (الأرامل) أهم مرحلة من مراحل التكوين، حيث على المكون (مختصين في علم النفس وعلم الاجتماع والقيادة) غرس الدافع لإنشاء مشروع صغير لأصحاب المشاريع من الأسر المكفولة من خلال تحقيق العناصر الآتية:

- تحقيق الذات أي يجب أن يكون صاحب المشروع طموحا يرغب أن يجيد تنفيذ مثل هذه المشروعات على الرغم من المخاطر التي يواجهها، والدورات التدريبية لهؤلاء مهمة جدا من أجل تحقيق هذا الدافع.
- الاستقلالية أي أن يكون صاحب المشروع مستقلا في العمل بالتححرر من القيود واللوائح التي تفرض على سلوكه من خلال العمل في الشركات الكبيرة أو الصغيرة.
- الأرباح فمن الدوافع القوية لدى كثيرين من الأفراد أن يمتلكوا مشروعات صغيرة ناجحة تعظم من أرباحهم.
- الأسباب الاجتماعية والتي تتمثل في (الرغبة في تحسين المظهر الاجتماعي، الرغبة في الانتماء، مكانة وسمعة الأسرة ومصدر دخلها).

كما أكد الخبراء الاقتصاديون على أهمية إنشاء حاضنات أعمال (المرافقة) لحماية المؤسسة المبتدئة والتي تحتاج إلى دعم خاص ومساندة وحماية حيث تمكنها من

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

تجاوز مرحلة الانطلاق (1-2 سنة) وتدفعها تدريجيا لتصبح مزودة بآليات النجاح، حيث تعد حاضنات الأعمال وسيلة هامة وضرورية لدعم نمو المشاريع الصغيرة، فهي تساعد على التغلب على مشاكل التأسيس والانطلاق وتسويق منتجاتها، خصوصا في ظل الأوضاع الحالية التي تتسم بتزايد حدة التنافس، فعلى الهيئات الوصية والجمعيات أن تولي اهتماما كبيرا لحاضنات الأعمال لضمان نجاح المشاريع الصغيرة؛ خاصة وأن الدراسات أثبتت أن من الأسباب الرئيسة لفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدم فعالية حاضنات الأعمال.

4. هيئة الرقابة المالية لمصادر تمويل مشاريع

وتتمثل مهام هذه الهيئة في إجراءات التدقيق والفحص لعمليات استثمار أموال خاصة الوقفية منها، بهدف الاطمئنان على سلامة الأموال وتنميتها وعدم المساس بحقوق الجهات الموقوف عليهم من المستفيدين، وتقديم البيانات والمعلومات الآمنة والصادقة والموضوعية والهادفة والموقوتة إلى من يهمه أمر الجمعيات والهيئات الوصية، بدعم عملية التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة ليعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن أهم نظم الرقابة المالية:

- المراجعة الداخلية
- والرقابة الداخلية والرقابة الخارجية على الحسابات
- والرقابة بواسطة بعض أجهزة الدولة.

المحور الثالث: عرض تجارب المؤسسات الخيرية الجزائرية للتمكين الاقتصادي للأسر اليتيمة (المحرومة)

في هذا المحور نعرض تجربتين لمؤسستين خيريتين في الجزائر "جمعية إيثار لرعاية الأيتام بولاية الوادي، وجمعية كافل اليتيم بولاية البليدة"، والذين أطلقا مشروعهما الجديد منذ سنتين (أسرة إيثار المنتجة، ومشروع باب رزق) للأسر اليتيمة الفقيرة المتكفل بهم، مما أدى بهما إلى توظيف كفاءات بشرية للعديد من التخصصات في المجتمع وذلك بواسطة إبراز أهمية العمل التطوعي والتذكير بالمسؤولية الاجتماعية للكفاءات هذا بالنسبة لجانب المورد البشري، أما بالنسبة للمورد المالي فقد تم الاعتماد على التمويل بواسطة الوقف النقدي سواء بإنشاء صناديق وقفية داخل المؤسسات الخيرية أو عقد اتفاقيات شراكة مع مؤسسات التمويل الإسلامية، وهذا عن طريق عروض الدعاية والإعلام للمشروع.

بغض النظر عن الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للمشروعين سواء كان ذلك للأسر المحرومة أو للمجتمع أو للبلد، فإن تبني هذا النوع من المشاريع بالنسبة للمؤسسات الخيرية ألزم عليه التحديث في أسلوب أدائها من أجل الانتقال إلى الوساطة والمرافقة في انتقال الأموال من المحسن إلى المحسن إليه. وفيما يلي عرض مفصل للمشروعين

أولا. مشروع أسرة إيثار المنتجة لتحديث أداء المؤسسة الخيرية إيثار لرعاية الأيتام بولاية الوادي، الجزائر

يعد مشروع أسرة إيثار المنتجة من أهم المشاريع التي دأبت الجمعية الخيرية إيثار لرعاية الأيتام على تجسيده على أرض الواقع، ويهدف هذا المشروع إلى استغلال الوقف النقدي في إنشاء مؤسسات صغيرة خاصة بالعائلات المعالة تحت غطاء

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

الجمعية، وذلك من أجل تمكينهم اقتصاديا وتأهيلهم اجتماعيا بما يضمن لهم دخلا ثابتا وعيشا كريما، وتحولهم إلى أفراد ذوي قيمة في المجتمع (من الاتكال على الغير في تلبية حاجياتهم من السلع والخدمات إلى الاستقلالية والعطاء)، وإغنائهم عن سؤال حوائجهم (محاربة ظاهرة الفقر)، وسنعرض في هذا العنصر فكرة المشروع والآلية التي حدثت من خلاله أداء الجمعية الخيرية، وذلك عبر العناصر الآتية:

1. التعريف بالجمعية

نحاول في هذا الجزء من البحث التعريف بجمعية إيثار لرعاية الأيتام من خلال بطاقة تعريفية حول الجمعية والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، وأنواع الكفالات التي تقدمها الجمعية للأيتام، وذلك فيما يأتي:

1.1 بطاقة تعريفية لجمعية إيثار لرعاية الأيتام

جمعية إيثار لرعاية الأيتام جمعية ولائية تنشط على مستوى تراب ولاية الوادي بالجزائر، أهم أنشطتها التكفل المادي والمعنوي بالأسر اليتيمة والمحرومة في الولاية، وفيما يلي بطاقة تعريفية بالجمعية:

الجدول رقم (01): بطاقة تعريفية عن جمعية إيثار لرعاية الأيتام

التسمية القانونية	النشأة والموقع	حيز النشاط	العضوية
الجمعية الخيرية إيثار لرعاية الأيتام	23 ديسمبر 2007 ومقرها ب 8 ماي 1945 بالوادي	على مستوى تراب ولاية الوادي (الجزائر)	- العضو العامل - العضو المنخرط - العضو الشرفي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة بوثائق الجمعية.

2.1 أهداف الجمعية الخيرية إيثار

تهدف الجمعية الخيرية إيثار لرعاية الأيتام إلى:

- رعاية أيتام ولاية الوادي ومن في حكمهم.
- تأمين الرعاية الاجتماعية والصحية والنفسية والتعليمية للأيتام.
- تأهيل الأيتام لمواجهة الحياة وتوفير فرص وظيفية لهم.
- تقديم إعانات دائمة وموسمية للأيتام وأسرهم لمساعدتهم في مواجهة متطلبات الحياة.
- تقديم ألبسة وهدايا ومساعدات في المناسبات المختلفة (كالأعياد، وشهر رمضان، الدخول المدرسي...).
- تحسين منازل الأيتام متى كان ذلك ممكنا.
- اقتراح المشروعات ذات البعد التنموي والتي تسهم في تحسين الظروف المعيشية للأيتام.

3.1 أنواع الكفالات في الجمعية

تعتمد الجمعية على عدة أنواع من الكفالات بحيث تتناسب هذه الكفالات مع قدرات الكافلين من جهة ومن جهة أخرى تحقق لليتيم الاكتفاء المادي الذي يبحث عنه، وفيما يلي أنواعها: الكفالة الشاملة لليتيم، الكفالة الشهرية لليتيم، الكفالة الجزئية لليتيم، كفالة الأسرة.

2. تقديم مشروع أسرة إيثار المنتجة⁽¹⁾

يعد مشروع أسرة إيثار المنتجة من أحدث النشاطات لجمعية إيثار لرعاية الأيتام، وأحدث المشاريع التي تتبناها مؤسسات خيرية على المستوى الوطني، بحيث

(1) تركز أسرة إيثار المنتجة على تحسيد مشاريع صغيرة منزلية في المرحلة الأولى للمشروع.

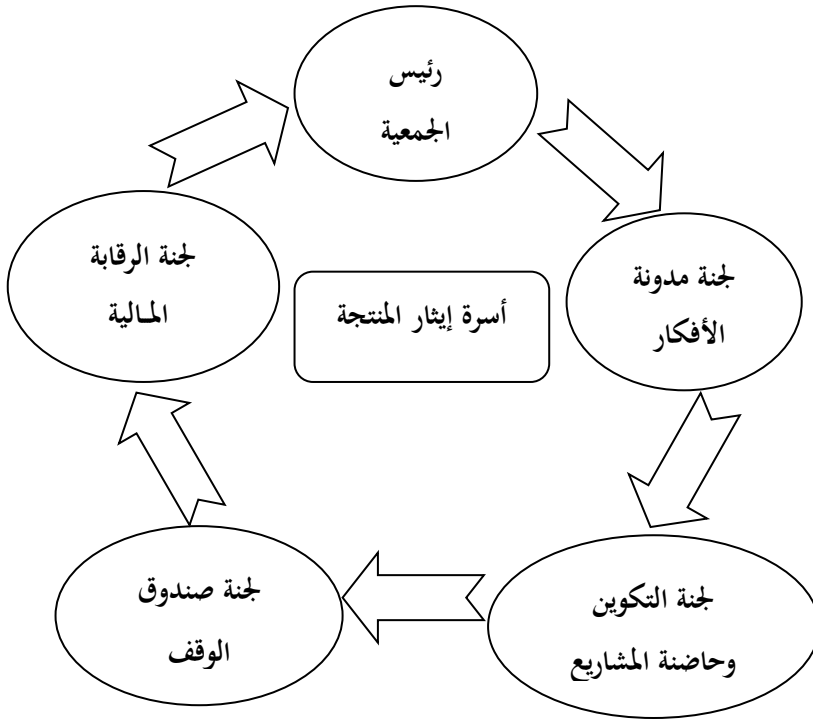
الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

تعتمد على النقود الوقفية من أجل دعم الأيتام لإنشاء مؤسسات صغيرة مختلفة الأنشطة بمساعدة ومرافقة من هيئة خاصة تشرف عليها الجمعية تتكون من أساتذة وخبراء وموظفي مؤسسات مالية واقتصادية ورجال أعمال، وذلك لضمان نجاح هذه المشاريع الصغيرة والتي يكون لها بعد اجتماعي واقتصادي للأسر الأيتام بضمان دخل مستديم ومتطور لهم واندماجهم في المجتمع بالتحويل من أسر معوزة إلى أسر مستقلة مالية ومنتجة. وفيما يلي أبعاد هذا المشروع واللجان المكونة له، وكذا آليات تحديث عمل الجمعية الخيرية من خلال هذا المشروع والإضافة التي يقدمها على مستوى نشاطات الجمعية من أجل تمكين الأسر اليتيمة اقتصاديا.

1.2 القواعد الأساسية لهندسة مشروع أسرة إيثار المنتجة للتمكين الاقتصادي

قامت جمعية إيثار لرعاية الأيتام بتشكيل خلية أسرة إيثار المنتجة والتي تتكون من كفاءات بشرية متعددة التخصص وهذا بعد تجربة سابقة لم تعرف النجاح، فمهمة هذه الخلية التمكين الاقتصادي للأسر اليتيمة المتكفل بها من طرف الجمعية من خلال تمويل مشاريعهم العائلية الصغيرة، هذه الخلية تتكون من أربع لجان رئيسة تحت إشراف رئيس الجمعية (لجنة مدونة الأفكار، لجنة صندوق الوقف، لجنة المرافقة وحاضنة المشاريع ولجنة الرقابة المالية للمشاريع) والشكل الموالي يوضح آلية عمل هذه اللجان:

الشكل رقم (01): القواعد الأساسية لأسرة إيثار المنتجة



المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أن مشروع أسرة إيثار المنتجة للتمكين

الاقتصادي للأسر اليتيمة تشرف عليه لجان متخصصة تتكون من:

- رئيس الجمعية: وهو المكلف بالإشراف والمتابعة والتنسيق بين أعضاء اللجان جميعاً، وتعيين الأعضاء بإيعاز وتزكية من مكتب الجمعية.

- لجنة مدونة الأفكار: وتهتم هذه اللجنة بالمهام الآتية:

- تقديم أفكار حول المشاريع الصغيرة خاصة منها المنزلية.
- تقديم بطاقة فنية حول كل مشروع مقترح.

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

- دراسة الجدوى المالية للمشاريع المختارة وعرضها على الهيئة.
- القيام بزيارات ميدانية للمؤسسات الصغيرة والحرفية من أجل الاستفسار حول طبيعة النشاط، لمعرفة مدى ملاءمته للأسر اليتيمة.
- إعداد تقارير مفصلة حول المشاريع في ملف مرفق بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة وإرسالها إلى لجنة التكوين وحاضنة المشاريع ولجنة الصندوق للوقف.

- **لجنة التكوين وحاضنة المشاريع⁽¹⁾**: بدأت لجنة التكوين والمرافقة (حاضنة) بتكوين أصحاب المشاريع كل حسب مؤهلاته في مركز التكوين المهني التابع لجمعية إيثار وكذلك الاستعانة ببعض الخبراء من أجل إقامة دورات تكوينية في بعض المهن الحرفية (الطباعة الحرفية، التصوير الفوتوغرافي...)، ودورات تأهيلية نفسية للمعنيين بالمشاريع في مركز الرعاية النفسية والتربية التابع للجمعية، ومهمة هذه اللجنة تنقسم إلى مرحلتين: **المرحلة الأولى**: وهي قبل الانطلاق الفعلي للمشروع وتقوم هذه اللجنة بالآتي:

- برمجة دورات مهنية وأخرى نفسية تكوينية (القيادة، إدارة العلاقات، إثبات الذات...) للأرامل المترشحين للاستفادة من تمويل مشروع صغير.
- تزكية قائمة للمترشحين للاستفادة من مشاريع صغيرة حسب المؤهلات التقنية (المهنية) والنفسية.

(1) أوصت لجنة المرافقة بضرورة أن تكون المشاريع حرفية على مستوى المنزل وذلك من أجل ضمان عدم ابتعاد الأرملة عن أبنائها الأيتام، ولضمان أيضا الرعاية اللازمة من الأرملة لأبنائها، لأنه في حالة المؤسسات البعيدة عن المنزل تضطر الأرملة لقضاء وقت طويل خارج البيت، ويضطر أبنائها الأيتام لقضاء ساعات طويلة دون رقابة الأم التي هي المسؤول الأول والأخير عنهم.

- معاينة المحل الخاص بالمشروع ومدى ملاءمته للمشروع والحالة الاجتماعية للأسرة.

- توجيه تقرير مفصل حول المترشحين بالترتيب حسب معايير تنقيط معروفة.

المرحلة الثانية: وهي بعد الانطلاق الفعلي للمشاريع

- توزيع المشاريع لأصحابها وإعداد استمارة تحتوي على تاريخ استلام المعدات والمبلغ الحقيقي للمشروع مرفقة بفواتير شراء للمعدات.
- تسويق منتوجات المشاريع والبحث عن قنوات اتصال بالزبائن.
- القيام بمقابلات مع أصحاب المشاريع للوقوف على صعوبات الانطلاق في المشروع.
- القيام بزيارات معاينة نظامية وفجائية، وإعداد تقرير مفصل بشكل شهري عن مدى سيرورة المشروع وإعطاء نسخ لرؤساء اللجان.

- **لجنة صندوق الوقف:** بعد القيام بتسويق المشروع لرجال الأعمال وأصحاب المؤسسات والشركات في يوم إعلامي تم الحصول على تمويل الصندوق بأموال وقفية نقدية بما يعادل تمويل 40 مشروع عن طريق صيغة قروض حسنة وهذا بعد تكوين ملف إداري لصاحب المشروع يتكون من:

- طلب باسم المستفيد حسب النموذج المقترح من لجنة الصندوق.
- دراسة مفصلة حول الجدوى الاقتصادية للمشروع يتم تقديمها من طرف لجنة مدونة المشاريع.
- تزكية مقدمة من طرف لجنة التكوين والمرافقة لصاحب المشروع يدرج فيها الآتي: (التعريف بهوية المستفيد: الاسم واللقب، العنوان، عدد أفراد الأسرة والتزام بحضور الدورة التكوينية).

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

- إثبات الخبرة والكفاءة أي: شهادة خبرة إن وجدت (شهادة عمل، شهادة تربص)، شهادة تأهيل علمية أو مهنية إن وجدت (شهادة جامعية، شهادة تكوين مهني، شهادة تمهين، شهادة تثبت المستوى الدراسي)، شهادة إثبات الكفاءة من طرف الجمعية.
- استمارة تسجيل.

ليتم بعد ذلك تكوين ملف لدى الصندوق خاص بصاحب المشروع به:

- دفتر شروط يحتوي على الآتي: بطاقة تقنية حول المشروع، طريقة سداد المستفيد للمبلغ الذي استفاد منه.
- عقد الاستفادة تدخل فيه الأطراف الآتية (لجنة الصندوق، الجمعية، المستفيد).
- تعهد مصادق عليه من طرف الإدارة المحلية بالالتزام بإرجاع مبلغ القرض.

ليتم بعد ذلك اقتناء العتاد والأجهزة اللازمة وتوزيع المشاريع بحضور كل اللجان، وإعداد استمارة تحتوي على تاريخ استلام المعدات والمبلغ الحقيقي للمشروع مرفقة بفواتير شراء للمعدات وتاريخ الانطلاق الفعلي للمشروع بناء على تقرير تعده لجنة التكوين وحضانة المشاريع.

– **لجنة الرقابة المالية والقانونية:** تتكون هذه اللجنة من محافظ الحسابات ومستشار قانون أعمال ومستشار شرعي حيث يقوم:

- **محافظ الحسابات:** يتتبع حركة الأموال في المؤسسة والمشروع وإعداد تقارير بشكل دوري حول الأصول والعوائد وذلك من أجل ضبط الحسابات، وهو بمثابة المراقب لأموال الوقف الذي يعد مصدر تمويل المشاريع الصغيرة لتمكين الأسر اليتيمة، وذلك بناء على تقارير اللجان الأخرى.

- **مستشار قانوني:** حيث يقوم بتتبع السير القانوني لأموال صندوق الوقف، وكذا تتبع المشاريع وتقديم الاقتراحات اللازمة في حالة انتقالها إلى شخص معنوي.
- **مستشار شرعي:** حيث يقوم بتقديم الاقتراحات اللازمة في صيغ تمويل المشاريع، وهو بمثابة المراقب الشرعي لأموال الوقف.

2.2 القيمة المضافة التي قدمها مشروع أسرة إيثار المنتجة في تحسين أداء عمل المؤسسة الخيرية إيثار لرعاية الأيتام

سعت جمعية إيثار لرعاية الأيتام لإحداث نقلة نوعية في نشاطها، وذلك من الوساطة بين أصحاب البر والإحسان وما يجدون به للمؤسسة وتوزيعه في شكل إعانات للأسر اليتيمة المحرومة والمتكفل بها لدى الجمعية، إلى خلق مشاريع صغيرة ذات بعد اقتصادي واجتماعي لتلك الأسر، فمشروع أسرة إيثار المنتجة كان الهدف منه إنشاء مؤسسات صغيرة للأسر اليتيمة وتمكينها اقتصاديا لإعالة نفسها بنفسها مع مرافقة الجمعية لوصول هذه المشاريع لبر الأمان واستدامتها، واستغلت بذلك إمكانيات الأسر والمعيّلين وغيرها من نشاط في المجتمع من كفاءات في كل التخصصات، وسنوضح ذلك في النقاط التالية:

- تسويق فكرة مشروع أسرة إيثار المنتجة إعلاميا، ونجح ذلك في جلب مصدر تمويل دائم (الوقف النقدي) من طرف رجال الأعمال الذين أعجبوا بالفكرة، خاصة أنه بإمكان إقراضهم الصندوق أو الدخول في صيغ مضاربة مع أصحاب المشاريع، وفي الوقت نفسه تسمح للأسر اليتيمة بالاستفادة منها في بدء أنشطة في شكل مؤسسات صغيرة مختلفة التخصصات.
- - الاستفادة من الطاقات الموجودة داخل المجتمع وتوظيفها، وذلك بتشكيل اللجان التي أشرفت على المشروع التي تتكون من أساتذة جامعيين، وخبراء

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

اقتصاديين، ومحامين، وموظفي الأسلاك المشتركة الذين يشتغلون على مستوى البنوك وهيئات الدعم والمرافقة التابعة للدولة التي تقوم بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الاستفادة من خبراتهم الميدانية.

- تغيير سلوك الأسر المتكفل بها من انتظار المساعدات المالية المحدودة من المؤسسات الخيرية، إلى أسر منتجة عن طريق المشاريع الصغيرة تسهم في التنمية الاقتصادية وتنوع الأنشطة الاقتصادية، ومن ثم تغيير نظرة المجتمع لهذه الأسر بأنها مساهمة في الاقتصاد الوطني بالأنشطة التي تقوم بها على مستوى مؤسساتها، وتغيير نظرة هذه الأسر لنفسها وكسبها مكانة اجتماعية لائقة.
- اكتشاف المواهب وإبداع بعض الأرامل في طرح لأفكار مشاريع جديدة في السوق من شأنها أن تضمن دخلا للأسر.

3.2 الصعوبات التي تواجه عمل المؤسسة الخيرية في تحسين أدائها من خلال إنشاء مشروع أسرة إثارة المنتجة

هناك العديد من الصعوبات التي تواجه المؤسسة الخيرية إثارة في إنشاء مشروع أسرة إثارة المنتجة للتمكين الاقتصادي للأيتام، وهذه الصعوبات منها ما هو قانوني ومنها ما هو شرعي ومنها ما هو اجتماعي، وسنحاول إيجاز هذه الصعوبات في النقاط التالية:

- هناك إشكال قانوني بالنسبة للأوقاف النقدية المقدمة للجمعية، فهناك صندوق خاص بالوقف النقدي تابع لوزارة الشؤون الدينية، وهو المخول قانونا في استقطاب الأوقاف النقدية، لكن رجال الأعمال الذين تعاملوا كثيرا مع الجمعية أصبحوا يثقون في طاقم الجمعية الخيرية إثارة، ولا يرون بأن هناك مانعا في وقف نقودهم لدى الجمعية دون صندوق الوقف النقدي.

- عدم وجود بنوك إسلامية في المنطقة تدعم إنشاء مشاريع من هذا الشكل، بحيث تم الاتصال بها وتعذر عليهم تمويل هذه المؤسسات الصغيرة للأسر اليتيمة.
- حصر مشروع أسرة إثارة المنتجة على المشاريع المنزلية، وذلك من أجل ضمان بقاء الأرملة مع أبنائها، وهذا عائق لكثير من المشاريع التي تتطلب مساحة واسعة، أو تتطلب آلات تصدر أصواتا مزعجة، وهذا ما يجعل أفكار المشاريع مبدئيا محصورة في بعض الأنشطة دون غيرها.

ثانيا: مشروع باب رزق لتحديث الأداء المؤسسة الخيرية كافل اليتيم بالبلدية-

الجزائر

تأسست الجمعية الخيرية كافل اليتيم لولاية البلدية سنة 1989م أين تقوم برعاية الأيتام والأرامل في المجال الاجتماعي والصحي والتربوي والترفيهي، ويبلغ عدد العائلات المتكفل بها 3200 عائلة وعدد الأيتام يزيد عن 8500 يتيما موزعين على 19 فرع بلدي على مستوى ولاية البلدية.

وتسعى الجمعية من خلال نشاطاتها لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- تدعيم كفالة اليتيم وخدمة الأرملة باحترافية بتوفير احتياجاتهم الأساسية.
- حماية الأيتام من الفئات الاجتماعية وأخطار الشارع.
- إدماج اليتيم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
- رعاية الأرملة وتلبية احتياجاتها وإدماجها في سوق العمل (الأرملة المنتجة).
- الرعاية الصحية والنفسية لليتيم والأرملة.

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

1. تعريف بمشروع باب رزق

قامت لجنة تنمية الموارد لجمعية كافل اليتيم بتأسيس لجنة فرعية جديدة تابعة لها مهمتها تسير مشروع "باب رزق" (نوفمبر 2016)، ومهمة هذه اللجنة التمكين الاقتصادي للأسر اليتيمة المتكفل بها من طرف الجمعية من خلال تمويل مشاريعهم الصغيرة ذات الطابع الحرفي، وهذه الخلية تتكون من أعضاء دائمين ممثلين في أساتذة جامعيين مختصين (علم النفس، القانون) ودكاترة في الاقتصاد (مختصين في اقتصاد وتسيير المشاريع الصغيرة)، وأعضاء غير دائمين (مؤقتين) ممثلين في ذوي الخبرة في الحرف المهنية يتم استدعائهم حسب نوع المشاريع المطلوب تمويلها من أجل حسن التوجيه وضمان فرص أكبر للنجاح، وتقسم مشاريع باب رزق المجسدة في الواقع حسب جنس صاحب المشروع إلى:

- في حالة صاحب المشروع من النساء فإن أنواع المشاريع باب رزق المجسدة في الواقع هي: صناعة الحلويات، الخياطة.
- في حالة صاحب المشروع من الرجال⁽¹⁾ فإن أنواع مشاريع باب رزق المجسدة في الواقع هي: تربية المواشي، ميكانيكي، مشاتل، ترخيص صحي تركيب وتصليح.

2. مصادر تمويل مشروع باب رزق:

لصندوق مشروع باب رزق مصدران للتمويل، كل منهما يعد وقفا نقديا دائما لتمويل هذه المشاريع الصغيرة قصد التمكين الاقتصادي للأسر اليتيمة والمحرمة، ويمكن توضيحهما كالآتي:

(1) عندما يكون صاحب المشروع أحد أفراد الأسرة اليتيمة من غير الأرملة يبلغ من طرف اللجنة بأن المشروع هو ممنوح للأسرة ككل، ويقوم بتقديم تعهد للجمعية على التكفل بالأسرة من خلال عوائد المشروع.

- **الوقف النقدي لرجال الأعمال:** وهي جميع الأموال المتبرع بها من طرف رجال الأعمال وميسري الحال للجمعية من أجل تمويل صندوق مشاريع باب رزق، حيث يسهر مسيرو الصندوق على التسيير الحسن لهذه الأموال وضمان استرجاعها.

- **اتفاقية الشراكة مع بنك السلام (وكالة الجزائر العاصمة):** بعد مرور سنة كاملة من الاعتماد على الوقف النقدي لرجال الأعمال في تمويل صندوق مشاريع باب رزق، استطاع مسيرو الصندوق جلب تمويل إضافي للصندوق بعد عقد اتفاق شراكة مع بنك السلام الإسلامي (وكالة الجزائر العاصمة) في بداية سنة 2018، والذي ينص على تمويل مشاريع باب رزق لجمعية كافل اليتيم بقروض حسنة للمشاريع التي تم قبولها للتمويل من طرف خلية باب رزق.

3. مراحل قبول طلب تمويل مشروع باب رزق

حتى تستفيد الأسرة اليتيمة من تمويل مشروعها يجب أن تكون من الأسر اليتيمة المتكفل بها لدى جمعية كافل اليتيم أو أحد فروعها في الولاية، وحتى يتم قبول تمويل مشروع باب رزق لأسرة يتيمة يجب أن يمر بالمراحل الآتية:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة إيداع ملفات طلب تمويل مشروع باب رزق، والتي تفتح بإعلان من خلية مشروع باب رزق كل شهرين على مستوى جميع فروع جمعية كافل اليتيم. ويتكون الملف من الوثائق الآتية:

- استمارة معلومات تأخذ من فروع الجمعية بها (البيانات الشخصية للطالب، عدد أفراد الأسرة اليتيمة...)
- بطاقة تقنية للمشروع معدة من طرف صاحب المشروع (رأسمال المشروع، نوع النشاط، تقدير الأرباح...)

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

- المستوى التعليمي لصاحب المشروع (شهادة مدرسية، شهادة جامعية ...)
 - شهادة تكوين مهني أو شهادة تزكية من طرف جمعية كافل اليتيم.
 - شهادة خبرة مهنية أو شهادة تزكية من طرف جمعية كافل اليتيم.
 - وثيقة تثبت توفر محل النشاط.
 - شهادة مداخيل إن وجدت.
- المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة تقوم الخلية بتقييم الملفات بناء على سلم التنقيط المدرج لديها والذي يعتمد على ثلاث نقاط هي:

- **الجانِب العائلي (05 نقاط):** والذي يتركز على صفة صاحب المشروع في العائلة، عدد اليتامى المتكفل بهم، ومستوى دخل العائلة.
- **المؤهلات والخبرة (14 نقطة):** في هذا العنصر يتم التنقيط بناء على المؤهلات العلمية والخبرة المهنية لصاحب المشروع وبالضبط يتم التنقيط على المستوى الدراسي، شهادة مهنية في المشروع المقترح تمويله، شهادة تزكية بإتقان الحرفة، وشهادة مهنية مساعدة، شهادة تثبت الخبرة في المشروع المقترح، وشهادة تزكية بعدد سنوات الخبرة.
- **معلومات حول المشروع (07 نقاط):** في هذا العنصر يتم التنقيط بتوفر محل للمشروع المقترح من عدمه وكذلك مدى توفير مناصب شغل (ألا يتعدى عدد المناصب المتوفرة 3 مناصب) كذلك يتم تشجيع الشراكة في المشروع (شرط ألا يتعدى 3 شركاء).

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة تتم مقابلة صاحب المشروع لخلية مشروع باب رزق بحضور الأعضاء المؤقتين الذين تم استدعاؤهم بناء على نوع المشاريع المقدمة للخلية

وفق سلم تنقيط (14 نقطة)، وتركز الخلية على توضيح صاحب المشروع المقترح العناصر الآتية:

- مدى أولية النشاط.
- مدى توفر مستلزمات المشروع (معدات وآلات، ومواد أولية).
- الأهداف المستقبلية للمشروع.
- وهل المشروع ريادي ومتميز.

المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة يتم إعداد تقرير نهائي ومفصل لكل طلبات التمويل للمشاريع الصغيرة، على أن يتم ترتيب هذه المشاريع حسب سلم التنقيط المعمول به، ويتم أخذ المشاريع بناء على القدرة المالية لصندوق الخلية الأول فالأول، ويتم إلغاء كل ملف من الترتيب في حالة ما إذا وجد تقرير سلبي للمختص النفساني لصاحب المشروع.

4. صيغ تمويل مشروع باب رزق

صيغة التمويل الوحيدة لمشاريع باب رزق هي صيغة القروض الحسنة، حيث يستفيد صاحب مشروع باب رزق بعد قبول لجنة تقييم المشاريع بذلك من تمويل بقرض حسن لا يتجاوز 300000 دج، كما يمكن الشراكة بين أسرتين يقيميتين في مشروع واحد والاستفادة من تمويل مشروعهما بقرض حسن لا يتجاوز 600000 دج شرط أن يوجد في الحي السكني نفسه، هذا ويصاحب صيغة التمويل المقدمة من طرف الصندوق تمويل ذاتي للمشروع من طرف صاحب المشروع يقدر ب 10% من رأس مال المشروع.

يسدد صاحب المشروع القرض الحسن لصندوق مشاريع باب رزق عن طريق أقساط ثابتة مقسمة على 36 شهرا، حيث يكون تسديد أول قسط بعد 6 أشهر من

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

انطلاق المشروع. كما يمكن لصاحب المشروع سداد الأقساط المتبقية قبل موعد السداد المعد من طرف لجنة الصندوق، وفي حالة السداد الكامل للمبلغ من طرف صاحب المشروع فإنه يستفيد من تمويل آخر يقدر بـ 700000 دج من أجل توسعة نشاطه.

5. المرافقة والتقييم

بعد الانطلاق الفعلي للمشاريع تقوم لجنة مشاريع باب رزق بمرافقة المشاريع المجسدة على الواقع حتى يتم تدارك كل الأخطاء في وقتها، فتقوم اللجنة بتقديم كل النصائح القانونية والمالية (من إنشاء سجل تجاري، إعداد قوائم مالية ودفاتر محاسبية...) التي تصاحب المشاريع الصغيرة، كما تقوم بالمراقبة المهنية للمشاريع من خلال الزيارات المنظمة والفجائية لمكان العمل من أجل معرفة مدى سيرورة المشاريع الفعلية واستدراك الوقت في حالة وجود خلل معين، كما تقوم بتسويق المنتجات وخلق فرص في السوق في حالة ما استصعب الأمر على صاحب المشروع.

هذا وتقوم لجنة مشاريع باب رزق بإعداد تقارير بشكل دوري بعد عملية المرافقة حتى تقيم مدى تحقق التمكين الاقتصادي للأسر اليتيمة وقد تم الخروج بجملة من النتائج الفعلية وهي:

- هناك تزايد في عدد المشاريع المنجزة حيث بلغت في نهاية النصف الأول من سنة 2018 حوالي 70 مشروعا.
- هناك نسبة سدادا عالية لأصحاب المشاريع تقدر ب 90%.
- 10 % من أصحاب المشاريع الذين يعانون من تأخر في السداد، يعود ذلك لتأخر انطلاق مشاريعهم.

الخلاصة

يعد الوقف النقدي من مصادر التمويل المهمة والتي زادت ونمت مع مرور الزمن، بحيث أصبحت من بين أهم الوسائل الداعمة للمؤسسات الخيرية خاصة تلك التي تتكفل بأسر محرومة، وأدى بها إلى تحسين أدائها عن طريق ابتكار أفكار لمشاريع صغيرة وتجسيدها في الواقع للأسر المتكفل بها، هذه الأخيرة تعد وسيلة يتم من خلالها ضمان دخل لهذه الأسر والتغيير من سلوكياتهم، أما من الناحية الاقتصادية تعد المشاريع الصغيرة ظاهرة صحية للاقتصاد الوطني من حيث توفير مناصب شغل وتنوع الأنشطة التجارية والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

ولقد حاولنا في هذه الورقة معالجة إشكالية دور الوقف النقدي في تحديث أداء المؤسسات الخيرية وعدم اكتفائها بدور الوسيط بين المحسن والمحسن إليه؛ بل تعدت أنشطتها إلى خلق مشاريع صغيرة للعائلات المعوزة من خلال الاعتماد على آلية الوقف النقدي، وهذا ما يتطلب توفير كل العوامل الإدارية والقانونية والشرعية، بالإضافة إلى إشكالية مدى نجاح هذه المشاريع الصغيرة في تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها، وهذا ما حاولنا التطرق إليه من خلال البحث.

اختبار الفرضيات

من أجل معالجة الإشكال الرئيس للورقة البحثية قدمنا إجابات أولية عن الأسئلة الفرعية والتي هي بمثابة فرضيات انطلقنا منها، والتي سنختبر مدى صحتها بعد انتهاء الدراسة كالاتي:

الفرضية الأولى: والتي تنص على: يعد الوقف النقدي المحرك الأساس والداعم لتحسين أداء المؤسسات الخيرية.

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرمة) في الجزائر

يمكن قبول هذه الفرضية إلى حد كبير لأن الوقف النقدي من أهم الدعائم لتحسين أداء المؤسسات الخيرية بالإضافة إلى عديد العوامل الأخرى على مستوى المؤسسة الخيرية ومكوناتها في حد ذاتها.

الفرضية الثانية: والتي تنص على: يعد الوقف النقدي آلية مهمة في إحداث نقلة نوعية في أداء المؤسسات الخيرية.

نقبل هذه الفرضية لأنه من خلال التجارب المعروضة نجد أن الوقف النقدي أحدث نقلة نوعية في نشاط المؤسسات الخيرية عن طريق إنشاء مشاريع للأسر من طرف هذه المؤسسات، وهذا ما كان ليكون لولا الوقف النقدي.

الفرضية الثالثة: والتي تنص على: يسهم الوقف النقدي في تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر اليتيمة (المحرمة) وذلك بتحقيق دخل مستدام يمكنها من تحسين ظروفها المعيشية وتعزيز المكانة الاجتماعية.

يمكن قبول هذه الفرضية لأن المشاريع المنشأة لا تزال في البداية إلا أن بؤادر نجاحها كبيرة، وذلك بتمكن جل المشاريع من تسديد الأقساط المترتبة عليهم من جراء أموال الوقف المدعمة لإنشاء مشاريعهم، وهذا يدل أيضا أن الأسر أصبح لديها مصدر رزق مستديم يمكنهم من تحسين معيشتهم.

نتائج الدراسة:

اعتمادا على الفرضيات التي تم الاستناد إليها ومضمون الإطار النظري والتطبيقي، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن إيرادها على الشكل الآتي:

- تعد المرافقة لهذه المشاريع من طرف المؤسسة الخيرية الضامن الأساس لنجاحها، خاصة أداؤها في التحضير النفسي والتكوين وكذلك توفير الوسائل لأصحاب المؤسسات عند بداية النشاط.

- يعد الوقف النقدي من أهم الدعائم لتحسين أداء المؤسسات الخيرية من خلال إحداث نقلة نوعية في نشاطاتها، وذلك بإنشاء مؤسسات صغيرة للأسر المحرومة من أجل تمكينها اقتصاديا وتحسين ظروفها من جهة والمساهمة في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

- تعد نسبة السداد لدى المستفيدين من هذه المشاريع عالية وذلك بنسبة 90% من المستفيدين من المشاريع، وهذا ما يدل أن هذه المشاريع حققت الهدف الذي وجدت من أجله.

- نجاح هذا النوع من النشاطات للمؤسسات الخيرية يسمح لها بالتكفل بأسر أخرى محرومة ومن ثم اكتشاف طاقات جديدة من شأنها أن تنجح في تجسيد مشاريع جديدة.

اقتراحات الدراسة

بعد الإحاطة بجوانب الموضوع، واتباع كل الخطوات المنهجية للدراسة نقترح جملة من التوصيات وهي:

- الحفاظ على قيمة الوقف النقدي من النقصان أو الخسارة باقتراح صيغ أخرى للتمويل، وكذلك معالجة المشاكل في وقتها.

- تشجيع رجال الأعمال بالمبادرة بالوقف النقدي عن طريق إقامة تظاهرات علمية وعروض وندوات من شأنها أن تعرف بالمشروع وعرض مشاريع ناجحة للأسر.

الوقف النقدي آلية لتحديث أداء المؤسسات الخيرية، تجربة الأسر اليتيمة (المحرومة) في الجزائر

- ضرورة إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التسويق للمشاريع المنشأة عن طريق الأوقاف النقدية، وذلك من أجل ضمان نجاح هذه المشاريع، لأن المشاريع المتخلفة عن التسديد تواجه صعوبة في تسويق منتجاتها، بالإضافة إلى المشاركة في المعارض المحلية لأن معظم هذه الأنشطة تعتبر صناعات حرفية.

- نشر ثقافة التكافل بين أفراد المجتمع فذلك يؤدي بطريقة أو بأخرى إلى نجاح التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة، عن طريق الوقف النقدي.

المصادر والمراجع

- أحمد بن عبد العزيز الحداد، وقف النقود واستثمارها، أبحاث المؤتمر الثاني للأوقاف: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، مكة المكرمة، 2006.

- الزهرة بودريش ونعيمة بن عبد الرحمن، الوقف وآليات تفعيل دوره التنموي، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 20-21 ماي 2013.

- عبد القادر جعفر جعفر، الوقف النقدي تأصيله وسبل تفعيله في تمويل المشروعات الصغيرة، منتدى فقه الاقتصادي الإسلامي 2017، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، حكومة دبي، الإمارات المتحدة.

- عز الدين شرون، مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية-دراسة حالة بعض البلدان الإسلامية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2016.

- محمد عبد المالك الملا، وقف النقود واستثمارها، أبحاث المؤتمر الثاني للأوقاف: الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 11 ديسمبر 2006.
- محمد عبد الحليم، كمال منصوري، «الوقف المؤقت للمنافع والنقود لتلبية احتياجات الفقراء وتمويل مشروعاتهم الصغيرة»، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، <https://kantakji.com/wakf.aspx>، تاريخ الزيارة 2019/08/15.
- محمد مصطفى الزحيلي، الاستثمار المعاصر للوقف، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة،
- هشام سالم حمزة، الهيكلة المالية للوقف النقدي، مقال، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، 2017، العدد 03.